Journal of Libyan Academy Bani Walid 2025
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
المجلد الأول، العدد الثاني، 2025

الآراء المنسوبة للكِسائيّ ت (189ه)، وللفرّاء ت (209ه)، في بعض المسائل النّحويّة عِند ابن هشام ت(761ه)، وابن عقيل ت(769ه) في شرحيهما لألفيّة ابن مالك (جمعاً ودراسة)

محمّد الصّادق محمّد البكوش*
قسم اللغة العربية، كلية العلوم الإنسانية والتطبيقية، جامعة الزيتونة، ليبيا
*البريد الإلكتروني (للباحث المرجعي): mhmdelbakush@gmail.com

The Grammatical Opinions Attributed to al-Kisāʾī (d. 189 AH) and al-Farrāʾ (d. 209 AH) in the Commentaries of Ibn Hishām (d. 761 AH) and Ibn ʿAqīl (d. 769 AH) on Ibn Mālik's Alfiyyah: Collection and Study

Mohammed Alsadiq Albakoush *
Department of Arabic Language, Faculty of Human and Applied Sciences, Azzaytuna University, Libya

Received: 02-05-2025; Accepted: 08-07-2025; Published: 31-07-2025

الملخص
هذا البحثُ يَتَناوَلُ بالدِّراسةِ جملةً منَ المسائلِ النَّحويَّةِ الَّتي نُسِبَت آراؤُها إلى الكِسائيّ (ت 189هـ)، والفَرّاء (ت 209هـ)، كما وردت عندَ ابنِ هشامٍ الأنصاريّ (ت 761هـ) في كتابه أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، وعندَ ابنِ عقيلٍ (ت 769هـ) في كتابه شرح ألفية ابن مالك.
قَد عَرَضَ الباحثُ لترجمةٍ موجَزةٍ للأعلامِ المذكورين، ومكانةِ مؤلَّفاتِهم، ثُمَّ قسَّمَ الدراسةَ إلى أربعِ مسائلَ رئيسة: زيادةُ الباءِ في خبر (ليس وما)، جوازُ العطفِ بالرَّفعِ على اسم (إنَّ) المنصوب، التَّنازعُ في العمل، القولُ في (سِوى).
وقد ناقشَ الآراءَ النَّحويَّةَ المختلفةَ بينَ البصريينَ والكوفيين، مُعتمِداً على نصوصٍ من القرآنِ الكريم، والشِّعرِ العربي، وأقوالِ النُّحاة. وانتهى البحثُ إلى بيانِ التَّقابُلِ بينَ المذاهبِ، ورجَّحَ بعضَ الآراءِ استناداً إلى الأدلَّةِ النَّصِّيَّةِ والقياسيَّةِ، مع تأكيدِ أثرِ هذه الخلافاتِ في إثراءِ الدرسِ النَّحويّ.

الكلمات الدالة: الكِسائيّ، الفَرّاء، ابن هشام، ابن عقيل، المسائل النحويّة.

Abstract
This research investigates several grammatical issues attributed to Al-Kisāʾī (d. 189 AH) and Al-Farrāʾ (d. 209 AH), as cited by Ibn Hishām (d. 761 AH) in Awḍaḥ al-Masālik and Ibn ʿAqīl (d. 769 AH) in Sharḥ Ibn ʿAqīl.
The study begins with concise biographies of the scholars and the significance of their works, then focuses on four key syntactic topics: the addition of the particle (bāʾ) in the predicate of "laysa" and "mā", the permissibility of coordination by nominative case with the subject of "inna", the issue of government competition (tanāzuʿ), and the grammatical status of "siwā".

Through analyzing Qur'anic verses, Arabic poetry, and grammarians' statements, the research highlights the contrast between Basran and Kufan approaches, weighing the opinions and preferring some based on textual and analogical evidence. The study concludes that these disputes contributed significantly to the richness and development of Arabic grammatical thought.

Keywords: Al-Kisāʾī, Al-Farrāʾ, Ibn Hishām, Ibn ʿAqīl, Grammatical Issues.

المقـدمـــــة

الحمدُ للهِ الذي علَّم بالقلم، علَّم الإنسانَ ما لم يَعلَم، وشرَّفَ هذه الأمةَ بلسانٍ عربيٍّ مبين، فجعلَه وعاءً للوحي، ومفتاحاً لفهم الكتاب والسُّنَّة، وحِرزاً للهوية والأصالة، ومجالاً رحباً للبيان والفصاحة والبلاغة. وأشهدُ أن لا إلهَ إلا الله وحده لا شريك له، وأشهدُ أنّ محمداً عبدُه ورسولُه، صلّى الله عليه وعلى آله وأصحابه، ومن سار على هديهم واقتفى أثرهم إلى يوم الدين.

أمّا بعدُ:

فإنَّ علومَ العربية بمذاهبها المتعدّدة وفروعها المتشعّبة، كانت ولا تزال السِّياج المنيع الذي يحفظ لسانَ الأمة من اللحن والتحريف، ويصونُ النصوص الشرعية من التأويل الفاسد، ويقرّب معانيها إلى الأفهام بلسانٍ عربيٍّ قويم. ومن بين هذه العلوم الشامخة يبرز علم النحو في المقام الأوّل، إذ هو ميزانُ الكلام، وبه يُعرف صحيحُه من فاسده، ومقبولُه من مردودِه، وهو العلم الذي انعقدتْ عليه هِمَم الأوائل من علماء الأمّة، فبذلوا فيه أعمارهم، وصاغوا قواعده بمداد عقولهم وأقلامهم، حتى صار علماً راسخاً يورّث جيلاً بعد جيل.

وإذا ذُكر النحو ذُكر معه الخلاف بين مدرستين عظيمتين: المدرسة البصريّة بما اشتهرت به من صرامة القياس ودقّة الاستنباط، والمدرسة الكوفيّة بما امتازت به من سعة الرواية، وكثرة الاستشهاد، وميلٍ إلى التيسير والتوسّع. وكان من أعلام الكوفة الذين سطّروا أسماءهم في سجلّ النحو الخالد: الكسائي إمام الكوفيين، والفرّاء تلميذه النجيب، فقد كان لهما أثرٌ جليلٌ في رسم معالم المدرسة الكوفيّة وتقرير أصولها. ثم جاءت الأجيال بعدهما، فكان من أبرز مَن نقل أقوالهما وناقشها ووازن بينها: ابن هشام الأنصاري في كتابه أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك، وابن عقيل في شرحه الشهير على الألفيّة، وهما من أركان الدرس النحوي في القرن الثامن الهجري، بل هما مَرجعٌ لا غِنى لطالب العربية عنهما.

وقد دفعني إلى تناول هذا الموضوع ما رأيتُه من تفرّقٍ في الآراء، وتنوّعٍ في المذاهب حول مسائل نحويّة بعينها، اختارها كلّ واحد من هؤلاء الأئمة ليُبدي فيها اجتهاده، فكانت مجالاً للجدل والنقاش، وميداناً لظهور الفروق الدقيقة بين المدرسة البصريّة والكوفيّة. ومن هذه المسائل: زيادة الباء في خبر ليس وما، وجواز العطف بالرّفع على اسم إنّ المنصوب، والتنازع في العمل، والقول في سوى. وهي مسائل على وجازتها تحمل في طيّاتها ثِقلاً علمياً، وتكشف عن دقّة نظر، ورهافة حسٍّ لغوي، وتدلّ على سعة اطّلاع الأئمة، وقوّة حجّتهم، وعمق استدلالهم.

ولم يكن غرضي من هذا البحث مجرّد الجمع أو التلخيص، بل التوثيق والتحليل والموازنة بين الآراء، مع السعي إلى ترجيح ما يترجّح بالدليل من القرآن الكريم، أو الشواهد الشعرية، أو قواعد القياس الصرف. فليس العلمُ بكثرة النقل، ولكن بحسن الفهم، ودقّة النظر، وصواب الاستنتاج. وقد اقتضى المنهج أن يكون وصفيّاً تحليليّاً، أجمع فيه الأقوال من مظانّها الأصيلة، ثم أعرضها عرضاً واضحاً، وأُعقّب عليها بما يُجلّي المقاصد، ويُبرز الفروق، ويُظهر ما بين الأقوال من مواطن اتّفاق أو خلاف.

وإنّي إذ أضع هذا البحث بين يدي القارئ الكريم، أرجو أن يكون لبنةً مضافة في صرح الدراسات النحويّة، وأن يسهم في تقريب صورة الخلاف بين النحاة، ويكشف عن قيمته في إثراء الفكر اللغوي، وأن يبرز كيف كان اختلافهم – على شدّته أحياناً – سبباً في الإغناء لا في الإضعاف، وفي التوسيع لا في التضييق، وفي التكميل لا في التناقض. وما كان من صوابٍ فمن الله وفضله، وما كان من خطأ أو زلل فمني ومن قلّة علمي، والله المستعان، وعليه التكلان، ولا حول ولا قوّة إلا بالله العليّ العظيم. .

الهدف مِن هذهِ الدِّراسة:

- استعراض أراء الكِسائي والفرّاء في المسائل الّتي هي -مجال البحث والدّراسة- الّتي ذكرها ابن هِشام وابن عقيل في كتابيهما.

-ذِكر أراء العلماء الّذين وافق رأيهم رأي الكسائي والفرّاء، وكذلك أراء العلماء المخالفين لرأيهم. **المنهج المتّبع**: اعتمدتُ في دراستي لهذه المسائل على **المنهج الوصفيّ التّحليليّ**، حيثُ قمتُ بتوثيق الآراء مِنْ هذين الكتابين، ودراستها وتحليلها، واقتضت طبيعة هذه الورقة البحثيّة إلى أنْ أقسّمها على النّحو التّالي: **المُقدِّمة**: تناولتُ فيها أهميّة عِلم النّحو بوجه عام ، والسّبب لاختيار الموضوع، والهدف مِن الدّراسة ، وكذلك المنهج الذي اعتمدتُ عليه، وقد وضعتُ لهذه الدّراسة: **خطةً قسّمتُها على هذا النّحو**: التّمهيد: تناولتُ فيه ترجمة الكِسائيّ (اسمه ومولده وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته) وترجمة للفرّاء(اسمه ومولده وشيوخه ومؤلفاته ووفاته)، وترجمة لابن مالك (اسمه ومولده وشيوخه ومؤلفاته ووفاته)،وترجمة لابن هِشام (اسمه ومولده وشيوخه ومؤلفاته ووفاته)، والتّعريف بكتابه (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) ومكانته العلميّة، وترجمة لابن عقيل (اسمه ومولده وشيوخه ومؤلفاته ووفاته)،والتّعريف بكتابه (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك)، ثم ذَكرتُ المسائل الّتي هي -مجال البحث والدّراسة- وقد جاءتْ على هذا النّحو:

المسألة الأولى: زيادة (الباء) في خبر (ليس) و(ما).

المسألة الثّانية: جواز العطف بالرّفع على اسم (إنّ) المنصوب.

المسألة الثّالثة: التّنازع في العمل.

المسألة الرّابعة: القول في (سِوىَ).

مستشهداً بالآيات القرآنيّة، والشّواهد الشّعريّة، ثمّ **الخاتمة**: ذكرتُ فيها أهم ما توصّلتُ إليه مِنْ نتائج، مِنْ خِلال سرد أراء العلماء لهذه المسائل، ثُمّ ذيّلتُها بفهرس المصادر والمراجع، وفهرس المحتويات، وأخيراً أسألُ الله العظيم أنْ يتقبّل هذا العمل خَالصاً لوجهه الكريم، وأنْ يُنْتفع به، فإنْ وُفّقنا ذلك من فضل الله، وإن أخفقنا فمِنْ أنفسنا، وقلّة معرفتنا، أسألُ الله أنْ يتجاوز عمّا أخطأنا، فالكمال له وحده ولا سواه.

وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين

*الباحث

أوّلاً: التّمهيد:

أوّلاً- ترجمة الكِسائي (اسمه ونسبه ومولده وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته).

ثانياً-ترجمة الفرّاء (اسمه ولقبه ومولده وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته).

ثالثاً-ترجمة ابن مالك (اسمه ولقبه ومولده وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته).

رابعاً-ترجمة ابن هِشام (اسمه ولقبه ومولده وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته).

خامساً- التّعريف بكتاب (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) ومكانته العلميّة.

سادساً-ترجمة ابن عقيل (اسمه ومولده وشيوخه وتلاميذه ومؤلفاته ووفاته).

سابعاً- التّعريف بكتاب (شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك) ومكانته العلميّة.

أوّلاً- ترجمة الكِسائيّ:

اسمه ونسبه ومولده:

"هو أبو الحسن الأسديّ علي بن حمزة بن عبد الله بن عُثمان، مولى بني أسد، النّحويّ الكوفيّ

الكِسائيّ" ([1])، "وُلِدَ سنة مائة وعشرين للهجرة" ([2]).

أشهر شيوخه ([3]):

1- جعفر الصّادق.
2- الأعمش.
3- حمزة بن حبيب الزّيّات.
4- يونس بن حبيب الضّبّيّ ت(182ه).

تلاميذه:

1- أبو زكريّا الفرّاء.
2- أبو عبيد القاسم بن سلّام.
3- نصير بن يوسف الرّازيّ ([4]).
4- أحمد ابن حنبل.
5- أبو عمر الدّوريّ.
6- الأصبهانيّ.

مؤلفاته:

1- معاني القرآن.
2- ما تلحن به العامة.
3- النّوادر الكبير.
4- النّوادر الأوسط.
5- النّوادر الصغير.
6- الحدود في النّحو.
7- مختصر النّحو.
8- الحُرُوف.

وفاته:

" تُوفِيَ سنة تسع وثمانين ومائة للهجرة" ([5])

ثانياً-ترجمة الفرّاء:

اسمه ولقبه:

"هو أبو زكريّا يحي بن زياد بن عبد الله بن منظور الأسلميّ، مولى بني أسد، المعروف بالفرّاء" ([6]).

مولده:

ذكر السيوطيّ أنّه:" وُلِدَ سنة وأربعون للهجرة"([7])، وقال آخرون:" أنّه وُلِدَ سنة مائة وأربعة وأربعين للهجرة ([8]).

شيوخه: نذكر بعضاً منهم:

---

[1] -ينظر طبقات النّحويين واللغوين للزبيديّ، أبي بكر محمد الأندلسي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف ط/2، ص127.

[2] -ينظر إنباه الرواة على أنباه النّحاة، لجمال الدين أبو الحسن القفطي، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة ومؤسسة الكتب العلميّة بيروت ط1، 1982م،262/2 -263.

[3] - ينظر معجم المؤلفين، عمر رضا كحالة، دار إحياء التراث العربي بيروت، 436/2.

[4] - ينظر سير أعلام النبلاء، لشمس الدين الذهبيّ تح: شعيب الأرناؤوط، ط2، مؤسسة الرّسالة-بيروت 1981م،133/9.

[5] - ينظر وفيّات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان، لابن خلكان تح: احسان عباس، دار الثقافة، بيروت لبنان، 296/3.

[6] - ينظر بغية الوعاة، لجلال الدين السيوطيّ، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة الحلبي، ط 1964 ،333/2.

[7] -ينظر المصدر السابق ن نفس الجزء والصّفحة.

[8] -- ينظر وفيات الأعيان لابن خلّكان182/6.

1- الكِسائيّ.
2- يونس بن حبيب.
3- عبد الله بن المبارك.

تلاميذه ([9]):

1- سلمة بن عاصم
2- محمد بن الجهم.
3- هارون بن عبد الله.
4- محمد بن عبد الله بن مالك.

مؤلفاته: نذكر بعضاً منها:

1- معاني القرآن.
2- المذكّر والمؤنّث.
3- المقصور والممدود.
4- الحدود.
5- التّصريف.
6- الوقف والابتداء.
7- النّوادر.
8- الفاخر في الأمثال.

وفاته:

" تُوفِيَ سنة مائتين وسبعة للهجرة، وقيل توفيَ سنة مائتين وتسعة للهجرة" ([10])

ثَالثاً-ترجمة ابن مالك:

اسمه ولقبه ومولده:

" هو محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك " ([11])، الجيّانيّ،" وُلِدَ في مدينة جيّان بالأندلس، سنة ستمائة للهجرة"([12]).

شيوخه:

نقل السّيوطيّ عن أبي حيّان قوله:" بحثت عن شيوخه فلم أجد له شيخاً مشهوراً يعتمد عليه، ويرجع له في حلّ المشكلات إليه"([13])، وقيل: " أنّه تتلمذ على اثنين من علماء الأندلس، وهما: ثابت بن محمد بن حيّان، والكلاعيّ اللبيّ"([14])، أمّا شيوخه في الشّام، نذكر بعضاً منهم:

1- ابن الخبّاز الموصليّ.
2- السّخاويّ.
3- ابن يعيش.

---

[9] -ينظر معجم الأدباء، لياقوت الحموي، دار الفكر، ط3، 1980م، 2479/6.
[10] -ينظر وفيّات الأعيان لابن خلّكان176/6.
[11] - ينظر معجم المؤلفين عمر رضا كحالة450/3.
[12] - ينظر معجم البلدان، للحموي، شهاب الدّين عبد الله، دار صادر-بيروت- 1977 م،195/2.
[13] - ينظر بغية الوعاة للسيوطيّ130/1.
[14] - ينظر المصدر السّابق 130/1 -131.

تلاميذه ([15]):

1- ابنه محمّد بدر الدّين.
2- الإمام النّوويّ.
3- ابن جعوان.
4- الشّاغوريّ

مؤلفاته:

1- الإعلام بمثلث الكلام.
2- تحفة المودود في المقصور والممدود.
3- الوفاق في الإبدال.
4- النّظم الأوجز فيما يهمز ومالا يهمز.
5- الخلاصة.
6- عمدة الحافظ وعدّة اللّافظ.
7- النّكت على الكافيّة.

وفاته:

" تُوفّيَ سنة اثنين وسبعين وستمائة للهجرة" ([16])،

رابعاً-ترجمة ابن هِشام:

اسمه ومولده:

" هو أبو محمد عبدا لله جمال الدّين بن يوسف بن عبد الله بن هِشام" ([17])، "وُلِدَ سنة ثمان وسبعمائة للهجرة" ([18]).

شيوخه:

" أخذ العلم عن الشّهاب عبد اللطيف بن مرحّل، وابن السّرّاج، وأبي حيّان"([19])

تلاميذه:

لم تُذكر كتب التّراجم أنّه تتلمذ على يديه أحد، ولكنْ ذكر السّيوطيّ:" أنّه تخرّج به جماعة مِنْ أهل مِصر، وغيرهم دون أنْ يذكر أسماء لتلك الجماعة"([20]).

مؤلفاته:

لابن هِشام مؤلفات عديدة، نذكر بعضاً منها:

1- الاعراب عن قواعد الاعراب.
2- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك.
3- الجامع الكبير.
4- الجامع الصغير.
5- رفع الخصاصة عن قرّاء الخلاصة.
6- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب.

---

[15] -- ينظر معجم المؤلفين عمر رضا كحالة98/4.

[16] -- ينظر بغية الوعاة للسيوطيّ130/1.

[17] - ينظر الدّرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، لابن حجر العسقلاني، دار الجيل- بيروت – 1993، 308/2.

[18] -ينظر النّجوم الزّاهرة في ملوك مِصر والقاهرة، لجمال الدّين بردي الاتابكي، تح: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية- بيروت- ط1، 1992م، 262/10.

[19] - ينظر الاعلام لخير الزركلي، تح: عبد السلام علي، دار العلم للملايين، ط9، 1990م، 147/4.

[20] - ينظر بغية الوعاة للسيوطيّ68/2.

التّعريف بكتاب يُعَدُّ كتاب أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك لابن هشام الأنصاري من أبرز الشروح التي تناولت متن الألفيّة، لما امتاز به من وضوح الأسلوب ودقّة العرض. يتألف الكتاب من مجلدين، يضم كلٌّ منهما جزأين، وقد تولّى تحقيقه الدكتور محيي الدين عبد الحميد. اعتمد ابن هشام في ترتيبه على المنهج نفسه الذي سلكه ابن مالك في ألفيّته، غير أنّه لم يورد نصوص الأبيات، بل اكتفى بشرحها وبيان معانيها. وقد حرص في أثناء شرحه على عرض أقوال العلماء وآرائهم في المسائل النحوية، مع إبداء اختياراته وترجيحاته في بعض المواضع. ويُلاحظ على هذا الشرح أنّه تميز بالاختصار والوضوح، مما جعله ميسور الفهم لطلاب العلم، كما أكثر مؤلّفه من الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، إلى جانب شواهد الشعر العربي ونثره، الأمر الذي عزّز قيمته العلمية والتربوية في ميدان النحو.

وفاته:

" تُوفّيَ سنة إحدى وستين وسبعمائة من الهجرة"([21])

خامساً-ترجمة ابن عقيل:

اسمه ولقبه:

" هو بهاء الدين عبد الله بن عبد الرّحمن بن محمّد بن عقيل القرشيّ الهاشميّ العقيليّ"([22])، وقد وصفه أبو حيّان بقوله:" ما تحت أديم السّماء أنحى مِنْ ابن عقيل"([23])**.**

شيوخه ([24]):

1- حسن بن عمرو الكرديّ.
2- الصّابونيّ.
3- جَلال القزوينيّ.
4- أبو حيّان.
5- الكتنانيّ.

تلاميذه ([25])**:**

1- سِراج الدّين البلقينيّ.
2- الشّيخ وليّ الدّين العراقيّ.

مؤلفاته ([26])**:**

1- شرح ألفيّة ابن مالك.
2- مختصر الشّرح الكبير.
3- المساعد في شرح التّسهيل.
4- الجامع النّفيس في اللغة.

التّعريف بكتاب يُعَدّ كتاب شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك واحداً من أبرز الشروح التي حظيت بانتشار واسع بين طلاب العربية وباحثيها، لما اتّسم به من وضوحٍ وتيسير. يتألف هذا الشرح من مجلدين، يضم كلّ مجلدٍ جزأين، وقد تولّى تحقيقه الدكتور محيي الدين عبد الحميد. اعتمد ابن عقيل في منهجه على ترتيب أبيات الألفيّة كما وضعها ابن مالك، حيث كان يورد البيت أولاً ثم يشرحه شرحاً مبسّطاً، مع عرض أقوال النحاة في المسألة ومناقشتها. وفي مواضع متفرقة، كان يُبدي اختياره

---

[21] - ينظر المصدر السّابق 69/2.
[22] -ينظر الدّرر الكامنة 266/2.
[23] - ينظر بغية الوعاة للسيوطيّ47/2.
[24] - ينظر الدّرر الكامنة267/2.
[25] - ينظر بغية الوعاة للسيوطيّ47/2.
[26] -ينظر الدّرر الكامنة 269/2.

وترجيحه لبعض الآراء. وقد امتاز الشرح بسهولة أسلوبه وقربه من ذهن المتعلم، الأمر الذي جعله مناسباً للمبتدئين في دراسة النحو. كما أكثر المؤلف من الاستشهاد بالقرآن الكريم والحديث الشريف، فضلاً عن شواهد الشعر والنثر العربي، مما أضفى على الكتاب ثراءً علمياً وعمقاً تطبيقياً عزّز مكانته بين كتب النحو التراثية.

وفاته:

" تُوفّيَ سنة تسع وستين وسبعمائة للهجرة"([27])

ثَانياً: المسائل الّتي قُمتُ بدراستها في هذه الورقة البحثيّة:

المسألة الأُولى: زيادة (الباء) في خبر (ليس) و(ما).

المسألة الثّانية: جواز العطف بالرّفع على اسم (إنّ) المنصوب.

المسألة الثّالثة: التّنازع في العمل.

المسألة الرّابعة: القول في (سِوَى).

المسألة الأُولى:

زيادة (الباء) في خبر (ليس) و (ما).

يقول ابن مالك:

"وَبَعْدَ مَا ولَيْسَ جَرّ الْبَا الخَبَرْ وَبَعْدَ لَا وَنَفْيِ كَانَ قَدْ تُجَرْ

تُزاد (الباء) كثيراً في الخبر بعد (ليس) و(ما)" ([28])، يقول ابن عقيل:" تزاد (الباء) في الخبر بعد (ليس، وما)، نحو قوله تعالى:﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾ ([29])، و﴿ أَلَيْسَ اللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِي انْتِقَامٍ﴾([30])، و﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾([31]) و﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ ([32])، ولا تختصّ زيادة (الباء) بعد (ما) بكونها حِجازيّة خِلافاً لقومٍ- بل تُزاد بعدها وبعد (ما) التّميميّة، قال ابن عقيل أيضًا: "وقد نقل عن سيبويه والفرّاء-رحمهما الله- زيادة (الباء) بعد(ما) عن بني تميم، فلا التفات إلى مَنْ منع ذلك، وهو موجود في أشعارهم" ([33])، وقد نقل أبو حيّان" منع الفرّاء دخولها إذا زيدت (كان) بين اسم (ما) وخبرها، ونقل جواز ذلك عن البصريين والكسائي" ([34])، قال الفرّاء: في قوله تعالى:﴿ مَا هَذَا بَشَرًا﴾([35])،" نصبتَ (بشر)؛ لأنّ (الباء) قد استعملتْ فيه، فلا يكاد أهل الحجاز ينطقون إلّا (بالباء)، فلما حذفوا أحبوا أنْ يكون لها أثر فيما خرجت منه، فنصبوا على ذلك، ألا ترى أنّ كل ما في القرآن أتى (بالباء) إلّا هذا، وقوله:﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَاتِهِمْ﴾([36])، وأمّا أهل نجد فإنّهم يتكلّمون (بالباء)، وغير (الباء)، فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العربيّة" ([37])، قال ابن يعيش:" بني تميم لا يعملونها (ما) ويجيزون فيها على القياس، ويجعلونها بمنزلة(هل، والهمزة)،

---

[27] - ينظر بغية الوعاة للسيوطيّ48/2.

[28] - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة-مصر –ط4، 1964م، 143/1.

[29]- سورة الزّمر من الآية 36.

[30] - سورة الزّمر من الآية 37.

[31] - سورة هود من الآية123.

[32] - سورة فصّلت من الآية 46.

[33] - ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك309/1.

[34] - ينظر التذييل والتكميل في شرح كتاب التّسهيل، لابي حيّان الأندلسي تح: حسن هنداوي، ط1، دمشق، دار القلم ،2002 م،307/4.

[35] -سورة يوسف من الآية31.

[36] - سورة المجادلة من الآية 2.

[37] -معاني القرآن لأبي زكريا يحي الفرّاء، تح: إبراهيم شمس الدّين، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان ،390/1.

ونحوهما ممّا لا عمل له لعدم الاختصاص على ما تقدّم"[38]، وقال السّيوطيّ:" ولا يختصّ دخول (الباء) بخبر (ما) الحِجازيّة بل تدخل في (ما) التّميميّة خِلافاً للفارسيّ، والزّمخشريّ لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم"[39].ومن خِلال ما تقدّم مِنْ آراء العلماء في هذه المسألة يمكن أنْ استخلص ما يلي:

1- ذهب ابن عقيل إلى أنّ (الباء) تزاد في الخبر بعد (ليس، وما).
2- قال ابن عقيل: لا تختصّ زيادة (الباء) بعد (ما) بكونها حِجازيّة خِلافاً لقومٍ- بل تُزاد بعدها وبعد (ما) التّميميّة.
3- نقل بن عقيل عن سيبويه والفرّاء-رحمهما الله- زيادة (الباء) بعد(ما) عن بني تميم.
4- نقل أبو حيّان منع الفرّاء دخولها إذا زيدت (كان) بين اسم (ما) وخبرها، ونقل جواز ذلك عن البصريين والكِسائي.
5- قال الفرّاء: لا يكاد أهل الحِجاز ينطقون إلّا (بالباء)، فلما حذفوا أحبوا أنْ يكون لها أثر فيما خرجت منه، فنصبوا على ذلك.
6- قال الفرّاء: أمّا أهل نجد فإنّهم يتكلّمون (بالباء)، وغير (الباء)، فإذا أسقطوها رفعوا، وهو أقوى الوجهين في العربيّة.
7- قال ابن يعيش: بني تميم لا يعملونها (ما) ويجيزون فيها على القياس، ويجعلونها بمنزلة (هل، والهمزة)، ونحوهما، ممّا لا عمل له لعدم الاختصاص على ما تقدّم.
8- قال السّيوطيّ: ولا يختصّ دخول (الباء) بخبر (ما) الحِجازيّة بل تدخل في (ما) التّميميّة خِلافاً للفارسيّ، والزّمخشريّ، لوجود ذلك في أشعار بني تميم ونثرهم.

والرّأي الذي أميلُ إليه في هذه المسألة هو: ما ذهب إليه سيبويه والفرّاء، وتبعهم ابن عقيل في أنّه: لا تختصّ زيادة (الباء) بعد (ما) بكونها حِجازيّة بل تُزاد بعدها وبعد (ما) التّميميّة. والله أعلم

المسألة الثّانية:

جواز العطف بالرّفع على اسم (إنّ) المنصوب.

يقول ابن مالك:

"وَجَائِزٌ رَفْعُكَ مَعْطُوفًا عَلَى منْصُوبِ (إنّ) بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

أي: إذا أُتي بعد اسم (إنّ) وخبرها بعاطف جازفي الاسم وجهان:

أحدهما: النّصب عطفاً على اسم (إنّ)، نحو: إنّ زيداً قائمٌ وعمراً، والثّاني: الرّفع نحو: إنّ زيداً قائمٌ وعمرو"[40]، ذكر ابن مالك: أنّه يجوز العطف على اسم (إنّ) بالرّفع، ولكن بشرط أن يستكمل الخبر، ولا يتقدّم المعطوف على الخبر، فأيّد بذلك ما ذهب أليه البصريون، وخالف الكوفيين، يقول ابن الأنباريّ:" ذهب الكوفيون إلى أنّه يجوز العطف على موضع(إنّ) قبل تمام الخبر، واختلفوا بعد ذلك،...وذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال" [41]، قال ابن هِشام:" لم يشترط الكِسائيّ والفرّاء الشّرط الأول تمسّكاً بنحو: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِئُونَ﴾[42]،

---

[38] -شرح المفصّل لابن يعيش، موفق بهاء الدين يعيش الموصلي، تح: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة -بيروت- ط2001،1م،390/1.

[39] -ينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، لجلال الدين السيوطيّ، تح: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التّوقيفية -مصر-ط/2001م، 464/1.

[40] - شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك173/1.

[41] -ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباريّ، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، - بيروت- 1987م،167/1.

[42] - سورة المائدة من الآية69.

وبقراءة البعض:﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ﴾[43]، وبقوله:" فإنّي وقيَّارٌ بها لقريبُ"[44]، وقال في موضع آخر:" ولكن اشترط الفرّاء إذا لم يتقدّم الخبر خفاء إعراب الاسم" [45]، بينما قال ابن عقيل:" وأجاز الفرَّاء الرّفع فيه متقدّماً ومتأخراً مع الأحرف الثلاثة"[46]، وقال ابن هِشام أيضاً:" المحقِّقون على أنّ رفعَ ذلك ، ونحوه على أنّه مبتدأ حُذف خبره، أو بالعطف على ضمير الخبر، وذلك إذا كان بينهما فاصلٌ، لا بالعطف على محل الاسم مثل: ما جاءني مِنْ رجلٍ ولا امرأةٌ بالرّفع؛ لأنّ الرّافع في مسألتِنا الابتداء، وقد زال الناسخ" [47]، يقول ابن الأنباريّ:" وحجّة الكوفيين والكِسائيّ في جواز ذلك هو: النّقل والقياس، فأمّا النقل فذكرهم الآيات الكريمة، وأمّا القياس فقولهم: أجمعنا على أنّه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا)، نحو: لا رجلَ ولا امرأةٌ أفضلُ منكَ، فكذلك مع (إنّ)؛ لأنّها بمنزلتها، وإنْ كانت (إنّ) للإثبات و(لا) للنّفي، لأنّهم يحملون الشيء على ضِدِّه" [48]، ومن خِلال ما ذَكره العلماء في هذه المسألة يمكن أنْ أستخلصَ ما يلي:

1- ذهب ابن مالك إلى أنّه يجوز العطف على اسم (إنّ) بالرّفع، ولكن بشرط أن يستكمل الخبر، ولا يتقدّم المعطوف على الخبر.
2- وافق ابن مالك ما ذهب أليه البصريون في جواز العطف على اسم (إنّ) بالرّفع، ولكن بشرط أن يستكمل الخبر، وخالف الكوفيين.
3- ذهب البصريون إلى أنّه لا يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر على كل حال.
4- قال ابن هِشام: لم يشترط الكِسائيّ والفرّاء الشّرط الأول.
5- قال ابن هِشام: اشترط الفرّاء إذا لم يتقدّم الخبر خفاء إعراب الاسم.
6- قال ابن عقيل: أجاز الفرّاء الرّفع فيه متقدّماً ومتأخراً مع الأحرف الثلاثة.
7- قال ابن الأنباريّ: وحجّة الكوفيين والكِسائيّ في جواز ذلك هو: النّقل والقياس، فأمّا النّقل فذكرهم الآيات الكريمة، وأمّا القياس فقولهم: أجمعنا على أنّه يجوز العطف على الموضع قبل تمام الخبر مع (لا)، فكذلك مع (إنّ)؛ لأنّها بمنزلتها، وإنْ كانت (إنّ) للإثبات و(لا) للنّفي، لأنّهم يحملون الشيء على ضِدِّه.

والرّأي الذي أميلُ إليه في هذه المسألة: هو ما ذهب إليه البصريون ومَنْ تبعهم في جواز العطف على اسم (إنّ) بالرّفع، ولكن بشرط أن يستكمل الخبر، ولا يتقدّم المعطوف على الخبر لورود الأدلّة والشّواهد الّتي تؤيّد ذلك. والله أعلم

المسألة الثّالثة:

التّنازع في العمل:

التّنازع: "عبارة عن توجّه عاملين إلى معمولٍ واحد، وأنّ العاملين يكونان قبل المعمول، ولو تأخر العاملان لم تكنْ المسألة مِنْ باب التّنازع"[49] يقول ابن مالك:

إنْ عَامِلانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلْ قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُما العَمَلْ

---

[43] - سورة الأحزاب من الآية56.

[44] -أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هِشام، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الطلائع-جدّه-السعوديّة، ط2، 2004م،312/1.

[45] - ينظر المصدر السّابق314/1.

[46] -شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك377/1.

[47] - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك310/1.

[48] - ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لاب الأنباري175/1- 176.

[49] -ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك70/2- 71.

قال ابن الأنباريّ:" ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين نحو: أكرمني وأكرمتُ زيداً، وأكرمتُ وأكرمني زيداً، إلى أنّ الفعل الأوّل أولى، وذهب البصريون إلى أنّ إعمال الفعل الثّاني أولى"[50] يقول ابن هِشام:" والفرّاء يقول: إنْ استوى العاملان في طلب المرفوع، فالعمل لهما، نحو: قامَ وقعدَ أخوك، وإنْ اختلف أضمرته مؤخّراً، كا: ضربني وضربتُ زيداً هو"[51]، فذهب الفرّاء إلى أنّ العامل في الرّفع ل(زيد) هما الفعلان معاً، وقال ابن عقيل:" وأجازه الفرّاء على توجّه العاملين معاً إلى الاسم الظّاهر، وهذا بناء منه على منع الإضمار في الأوّل عند إعمال الثّاني، فلا تقول: يُحسنان ويُسيء أبناك"[52]، أمّا الكِسائي:" أجاز إعمال الثّاني بشرط حذف فاعل الأوّل"[53]، "فتقول على مذهب الكِسائي: يُحسن ويُسيء أبناك، وضربني وضربتُ الزّيدين، وعلى مذهب الفرّاء: يُحسن ويُسيء أبناك هما، وضربني وضربتُ الزّيدين هما"[54]، ويقول ابن هِشام أيضاً: "إذا تنازعا العامِلان جاز إعمال أيّهما شِئْتَ، باتّفاق، واختار الكوفيون الأوّل لِسَبْقِهِ، واختار البصريون الأخير لِقُرْبِهِ، فإنْ أعملنا الأوّل في المتنازع فيه أعملنا الأخير في ضمره، نحو: قامَ وقعدَ أخوك،...وإنْ أعملنا الثّاني، فإنْ احتاج الأوّل لمرفوع فالبصريون يُضمرونه، لامتناع حذف العمدة،...والكِسائي يوجب الحذف" [55]، أمّا ابن عقيل فيقول:" إذا أعملتَ أحد العاملين في الظّاهر، وأهملتَ الآخر عنه، فاعمِلِ المهمل في ضمير ظاهر، والتزم الاضمار..." [56]، ويقول ابن عقيل أيضاً:" أمّا الكِسائيّ فأجاز ذلك على الحذف بناءً على مذهبه في جواز حذف الفاعل"[57]، وقال العُكْبُريّ:" وأمّا مذهب الكِسائيّ فبعيد؛ لأنّه يلزم منه أنْ يكون الفعل بلا فاعل ، وهذا بعيد في الاستعمال والقياس"[58]، ومن خِلال ما ذَكَره العلماء في هذه المسألة يمكن أنْ أستخلصَ ما يلي:

1- ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين نحو: أكرمني وأكرمتُ زيداً، إلى أنّ الفعل الأوّل أوْلى.
2- وذهب البصريون إلى أنّ إعمال الفعل الثّاني أوْلى.
3- ذهب الفرّاء إلى أنّ العامل في الرّفع هما الفعلان معاً.
4- قال ابن عقيل: أجاز الفرّاء على توجّه العاملين معاً إلى الاسم الظّاهر، ومنع الإضمار في الأوّل عند إعمال الثّاني.
5- أجاز الكِسائي إعمال الثّاني بشرط حذف فاعل الأوّل.
6- قال ابن هشام: إذا تنازعا العامِلان جاز إعمال أيّهما شِئْتَ باتفاق، اختار الكوفيون الأوّل لِسَبْقِهِ، واختار البصريون الأخير لِقُرْبِهِ.
7- قال ابن عقيل: إذا أعملتَ أحد العاملين في الظّاهر، وأهملتَ الآخر عنه، فاعمِلِ المهمل في ضمير ظاهر، والتزم الاضمار.
8- قال ابن عقيل: أمّا الكِسائيّ فأجاز ذلك على الحذف بناءً على مذهبه في جواز حذف الفاعل.
9- قال العُكْبُريّ: أمّا مذهب الكِسائيّ فبعيد؛ لأنّه يلزم منه أنْ يكون الفعل بلا فاعل، وهذا بعيد في الاستعمال والقياس.

---

50 - ينظر الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري1/86.
51 -أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك2 لابن هِشام /170.
52 -شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك2/162.
53 -ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك، تأليف: أبو محمد المراديّ، تح: عبد الرّحمن سليمان، دار الفكر العربي، ط1، 2008م،1/278.
54 - ينظر المصدر السابق1/278 -279.
55 - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك2 لابن هِشام2/169.
56 - ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك2/125.
57 - ينظر المصدر السّابق 2/126.
58 - التبيان في اعراب القرآن، لابي بقاء العكبريّ، تح: علي محمد البيجاوي، النّاشر عيسى البابلي، ص258.

والرّأي الذي أميلُ إليه في هذه المسألة: هو ما ذهب إليه ابن هِشام بقوله: إذا تنازعا العامِلان جاز إعمال أيّهما شِئْتَ باتفاق، إمّا اختيار الكوفيين للأوّل لِسَبْقِهِ، أو اختيار البصريين للأخير لِقُرْبِهِ، ولورود الشّواهد لكلا الرأيين. والله أعلم

المسألة الرّابعة:

القول في (سِوىَ).

يقول ابن مالك:

"وَلِسوًى سُوًى سَوَاءٍ اجْعَلَا عَلَى الأصَحِّ مَا لِغَيْرٍ جُعِلَا" ([59])

"وأما(سِوَى) فالمشهور فيها: كسر السّين والقَصْرُ، ومِنَ العرب من يفتح سينَها ويمدُّ، ومنهم مَنْ يَضمّ وَيَقْصر، ومنهم مَنْ يكسر سينَها ويمدّ، وهذه لغة ...، وقَلّ مَنْ ذكرها" ([60])، وذكر سيبويه (سِوَى) وأحوالها، في باب ما ينتصب مِنْ الأماكِنِ والوقت، حيث قال: " ومن ذلك أيضاً: هذا سَوَاءَك، وهذا رجلٌ سَوَاءَك، فهذا بمنزلة مكانك، إذا جعلتَه في معنى بَدَلَكَ، ولا يكون اسماً إلّا في الشّعر " ([61])، أمّا أوجه الاختلاف فيها من حيثُ بقائها على الظّرفية أو خُروجها منها، فقد ذهب النّحاة فيها إلى أربعة مذاهب:

المذهب الأوّل: "أنّ (سِوَى) تلازم الظّرفية ولا تخرج عن هذا المعنى إلّا في ضرورة الشّعر، وهو مذهب سيبويه" ([62]) ومَنْ تبعه من جمهور البصريين، كالمبرّد وابن السّراج وأبي علي الفارسي ([63])، قال ابن السّرّاج: "أمّا الظّروف التي ترفع: فعند وسِوَى وسِوَاء، إذا أردت بها معنى (غير) لم تستعمل إلّا ظروفاً، قال سيبويه: إنّ سَوَاءَك، بمنزلة مكانك، ولا يكون اسماً إلّا في الشّعر...، فبعدت من الأسماء لاستيلاء الابهام عليها" ([64])، وقال ابن يعيش:" وغير المتصرّف نحو: عِنْد وسِوَى، إذا كان بمعنى غير" ([65])، ونسب أبو حيّان القول للفرّاء بأنّ" (سِوَى) لازمة للظّرفية ولا تخرج عنها إلّا في ضرورة الشّعر"([66])، واستدلّ البصريون لتأييد ما ذهبوا إليه: "بأنّ العرب لم تستعمل (سِوَى) في اختيار الكلام إلّا ظرفاً" ([67])، والمذهب الثّاني: "أنّ(سِوَى) تكون ظرفاً واسماً غير ظرفٍ، واحتجوا على أنّها تكون اسماً بمنزلة (غير) ولا تلتزم الظّرفية؛ بأنّهم يُدخلون عليها حرف الخفض" ([68])،وهو ما ذهب إليه الكوفيون في "جواز خروج (سِوَى) عن معنى الظّرفيّة" ([69])، وتَبعهم في ذلك السّيوطيّ ([70])، وابن هِشام ([71])، وذكر الرّضيّ: أنّ (سِوَى) في الأصل صِفة ظرف، والأوْلَى في صِفات الظّرف- إذا حُذفت موصوفاتها- النّصب على الظّرفيّة ([72])،

---

[59] -شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك101/2.

[60] - المصدر السابق 101/2.

[61] - الكتاب لسيبويه، لأبي بشر عمر عثمان بن قنبر، تح: عبد السلام محمد هارون، ط5 ،1988م، مكتبة الخانجي القاهرة،407/1،408.

[62] - ينظر المقتضب للمبرّد، تح: عبد الخالق عظيمة، لجنة إحياء التراث،349/4.

[63] - ينظر الانصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري294/1.

[64] - الأصول في النحو لابن السّراج، تح: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرّسالة، ط3، 1988م، بيروت،239/1.

[65] -شرح المفصّل لابن يعيش44/2.

[66] - ينظر ارتشاف الضرب من لسان العرب، لابي حيّان الأندلسي، تح: رجب عثمان، مكتبة الخانجي-القاهرة-مصر، ط1، 1998م، 15446/3.

[67] - ينظر الانصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري296/1،297.

[68] - خزانة الأدب ولب لباب العرب للبغداديّ، تح: عبد السلام مخمد هارون، مكتبة الخانجي- القاهرة-ط3 1989م،438/3.

[69] - ينظر همع الهوامع للسيوطي201/1.

[70] - ينظر همع الهوامع للسيوطيّ3م161،162.

[71] - ينظر أوضح المسالك على ألفية ابن مالك248/2.

[72] - ينظر شرح الرّضي على الكافية، للاستراباذي، شرح عبد العال مكرم، عالم الكتب، ط1، 2000م، القاهرة،247/1،248.

والمذهب الثّالث: أنّها مطابقة ل(غير) معنىً واستعمالاً، وهو: ما نسبه ابن هِشام للزّجاجيّ ت(337ه) وابن مالك ([73])، قال الزّجّاجيّ: "وإذا كانت اسماً كانت بمعنى (غير)" ([74])،،قال ابن هِشام:" والمستثنى ب(سِوىَ) كالمستثنى بغير، في وجوب الخفض، ويؤيّد حكايتهما الفرّاء([75])، والمذهب الرّابع: أنّ(سِوَى) ترد ظرفاً كثيراً وغير ظرفٍ قليلاً وهو: ما ذهب إليه الرّمانيّ ت(384ه) والعُكْبُري ت(387ه)، وذكر أبوحيّان ذلك وضمّ إليهما ابن عُصْفُور حيثُ قال:" وذهب بعضهم إلى أنّ(سِوَى) تستعمل ظرفاً كثيراً وغير ظرفٍ قليلا، وهو: قول الرّمانيّ، والعُكبري، وابن عُصْفُور"([76])، واستدلّ الأخفش على أنّها: "ظرف بوصلها الاسمَ النّاقص بها في نحو: أتاني الذي سِوَاك "([77])،وقال ابن عقيل:" ومذهب سيبويه والفرّاء، وغيرهما أنّها لا تكون إلّا ظرفاً ...، وهي مُشْعِرة بالاستثناء، ولا تخرج عندهم عن الظّرفيّة إلّا في ضرورة الشّعر"([78])، ومِنْ خِلال ذِكر آراء العلماء لهذه المسألة يمكنُ أنْ استخلصَ ما يلي: ذهب النّحاة في (سِوَى) إلى أربعة مذاهب:

1- المذهب الأوّل: أنّ (سِوَى) تلازم الظّرفية ولا تخرج عن هذا المعنى إلّا في ضرورة الشّعر، وهو مذهب سيبويه واستدلّ بأنّ العرب لم تستعمل (سِوَى) في اختيار الكلام إلّا ظرف.
2- نسب أبو حيّان القول للفرّاء بأنّ" (سِوَى) لازمة للظّرفية ولا تخرج عنها إلّا في ضرورة الشّعر.
3- والمذهب الثّاني: أنّ(سِوَى) تكون ظرفاً واسماً غير ظرفٍ، واحتجّوا على أنّها تكون اسماً بمنزلة (غير) ولا تلتزم الظّرفية؛ بأنّهم يُدخلون عليها حرف الخفض.
4- المذهب الثّالث: أنّها مطابقة ل(غير) معنىً واستعمالاً.
5- قال ابن هِشام:" والمستثنى ب(سِوىَ) كالمستثنى بغير، في وجوب الخفض، ويؤيّد حكايتهما الفرّاء.
6- المذهب الرّابع: أنّ(سِوَى) ترد ظرفاً كثيراً وغير ظرفٍ قليلاً.
7- استدلّ الأخفش على أنّها: ظرف بوصلها الاسمَ النّاقص بها في نحو: أتاني الذي سِوَاك.
8- قال ابن عقيل:" ومذهب سيبويه والفرّاء، وغيرهما أنّها لا تكون إلّا ظرفاً...، وهي مُشْعِرة بالاستثناء، ولا تخرج عندهم عن الظّرفيّة إلّا في ضرورة الشّعر.

والرّأي الذي أميلُ إليه في هذه المسألة: هو ما ذهب إليه الكوفيون في جواز خروج (سِوَى) عن معنى الظّرفيّة، وتبعهم في ذلك السّيوطيّ وابن هِشام، وأنّ(سِوَى) تكون ظرفاً واسماً غير ظرفٍ، واحتجّوا على أنّها تكون اسماً بمنزلة (غير) ولا تلتزم الظّرفية؛ بأنّهم يُدخلون عليها حرف الخفض.
والله أعلم.

ثالثاً: الخاتمة:

بعد استقراء المسائل الأربع التي تناولها هذا البحث، يمكن القول إنّ الخلاف النحوي بين البصريين والكوفيين، كما نقله ابن هشام وابن عقيل في شروحهما على ألفيّة ابن مالك، قد مثّل ثراءً معرفياً أضاف إلى الدرس اللغوي العربي أبعاداً متعددة في النظرية والتطبيق. فقد أظهرت المسألة الأولى ــ زيادة الباء في خبر "ليس" و"ما" ــ تنوّعاً في المواقف بين النحاة، حيث ذهب ابن عقيل إلى شمول هذه الزيادة في اللهجتين الحجازية والتميمية، مستشهداً بما نقله عن سيبويه والفرّاء، في حين شدّد الفرّاء على خصوصية الاستعمال

---

[73] - ينظر أوضح المسالك على ألفية ابن مالك70/2.
[74] - حروف المعاني والصفات، لعبد الرحمن ابن إسحاق البغداديّ الزجاجي، تح: على توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة- بيروت-ط1 ،1984م، ص24.
[75] - ينظر أوضح المسالك على ألفية ابن مالك243/2.
[76] - ارتشاف الضرب لابي حيّان362/2.
[77] - ينظر خزانة الأدب للبغداديّ436/3.
[78] -ينظر شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك226/2.

الحجازي للباء، بينما أقرّ البصريون والكسائي بجوازها مع توسعة في التطبيق. وهذا التباين يكشف عن حساسية النحويين في تتبّع الظواهر الصوتية والتركيبية وربطها بالاستعمال القبلي والقرآني.

أما في المسألة الثانية، والمتعلقة بجواز العطف بالرّفع على اسم "إنّ" المنصوب، فقد انقسمت الآراء بين مذهب البصريين القائل باشتراط استكمال الخبر قبل العطف، وهو ما أيّده ابن مالك ومن تبعه، ومذهب الكوفيين الذين أجازوا العطف حتى قبل تمام الخبر، مستندين إلى شواهد قرآنية وقياسية. وقد مثّلت هذه المسألة نموذجاً بيّناً للخلاف المنهجي بين المدرستين: فالبصريون يميلون إلى التشدد القياسي، بينما يجنح الكوفيون إلى التوسعة بالرواية والشاهد.

وفيما يخصّ المسألة الثالثة، أي التنازع في العمل، فقد تباينت آراء النحاة بين إعمال الفعل الأول (على مذهب الكوفيين) أو الثاني (على مذهب البصريين)، في حين ذهب الفرّاء إلى إعمالهما معاً في بعض السياقات. وقد قدّم ابن هشام معالجة وسطية حين رأى أنّ الباب يتّسع لإعمال أيٍّ من العاملين، بحسب ما يقتضيه السياق. ويُظهر هذا النقاش دقّة الحس النحوي في مراعاة موقع العامل وقربه من المعمول، مع محاولة الجمع بين النظرية والاستعمال.

أما المسألة الرابعة، وهي القول في "سِوى"، فقد توزّعت المذاهب بين من رأى لزومها للظرفية، ومن أجاز خروجها عنها إلى معنى الاسمية (على نحو "غير")، ومن ذهب إلى مطابقتها لـ "غير" معنى واستعمالاً، ومن قصرها على الظرفية غالباً مع خروجها عنها نادراً. ويبدو من خلال دراسة هذه الآراء أنّ الخلاف يدور حول طبيعة "سِوى" من حيث ثباتها في موقع الظرفية أو قابليتها للتصرّف، وهو ما يعكس تداخلاً بين الدلالة المعجمية والاستعمال النحوي.

وبناءً على ما تقدّم، يتبيّن أنّ هذه المسائل الأربع ليست قضايا فرعية معزولة، بل هي نوافذ تكشف عن العمق الذي بلغه الدرس النحوي عند العرب، وعن مدى تنوّع المناهج بين القياس والرواية، وبين الصرامة والتيسير. كما أنّها توضّح الدور الذي قام به ابن هشام وابن عقيل في نقل آراء الأقدمين ومناقشتها، وتقديمها في صياغة تعليمية تيسّر على طلاب العلم فهمها واستيعابها. ومن ثمّ فإنّ هذا البحث يخلص إلى أنّ الخلاف بين البصريين والكوفيين لم يكن مجرّد جدل لفظي، بل كان حافزاً على الإبداع، ومصدراً لإغناء النظرية النحوية، وهو ما ينبغي استثماره في الدراسات المعاصرة لإبراز مرونة اللغة العربية وقدرتها على التجدّد.

المراجع

1. ابن الأنباري، م. م. ع. (1987). *الإنصاف في مسائل الخِلاف*. المكتبة العصرية.
2. ابن حجر العسقلاني، ش. الد. (1993). *الدُّرر الكامنة في أعيان المئة الثّامنة*. دار الجيل.
3. ابن خِلّكان، أ. ع. (د.ت). *وفيّات الأعيان وأنباء أبناء الزّمان* (تح. إ. عباس). دار الثقافة.
4. ابن يعيش، م. ب. (2001). *شرح المفصّل* (تح. إ. ب. يعقوب). دار الكتب العلمية.
5. البغدادي، ع. س. (1989). *خِزانة الأدب ولب لباب العرب* (تح. ع. س. هارون). مكتبة الخانجي.
6. البغدادي الزجّاجي، ع. إ. (1984). *حُرُوف المعاني والصِفات* (تح. ع. ت. الحمد). مؤسسة الرسالة.
7. بردي الأتابكي، ج. الد. (1992). *النّجوم الزّاهرة في ملوك مِصر والقاهرة* (تح. م. ح. شمس الدين). دار الكتب العلمية.
8. الزبيدي، أ. ب. م. (د.ت). *طبقات النّحويين واللغويين* (تح. م. أ. ف. إبراهيم). دار المعارف.
9. الزركلي، خ. الد. (1990). *الأعلام* (تح. ع. س. علي، ط. 9). دار العلم للملايين.
10. السيوطي، ج. الد. (1964). *بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة* (تح. م. أ. ف. إبراهيم). مطبعة الحلبي.
11. السيوطي، ج. الد. (2001). *همع الهوامع في شرح جمع الجوامع* (تح. ع. هنداوي). المكتبة التوقيفية.

12.العكبري، أ. ب. (د.ت) *التّبيان في إعراب القرآن* (تح. ع. م. البيجاوي). عيسى البابلي.
13.القفطي، ج. الد .(1982) *إنباه الرّواة على أنباه النّحاة* (تح. م. أ. ف. إبراهيم). دار الفكر العربي.
14.المبرد، أ. ب. (د.ت) *المُقتضب* (تح. ع. ع. عظيمة). لجنة إحياء التراث.
15.المرادي، أ. م .(2008) *توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيّة ابن مالك* (تح. ع. س. سليمان). دار الفكر العربي.
16.محيي الدين عبد الحميد، م. م. (تح.) .(1964) *شرح ابن عقيل على ألفيّة ابن مالك* .مطبعة السعادة.
17.محيي الدين عبد الحميد، م. م. (تح.) .(2004) *أوضح المسالك إلى ألفيّة ابن مالك* .دار الطلائع.
18.ياقوت الحموي، ش. الد. ع .(1977) *معجم البلدان* .دار صادر.
19.ياقوت الحموي، ش. الد. ع .(1980) *معجم الأدباء* .دار الفكر.
20.كحالة، ع. ر. (د.ت) *معجم المؤلفين* .دار إحياء التراث العربي.
21.محمد بن السراج .(1988) *الأصول في النّحو* (تح. ع. الفتلي). مؤسسة الرسالة.
22.محمد بن يعيش الموصلي. (د.ت) *شرح الكافية* (تح. ع. مكرم). عالم الكتب.
23.محيي الدين عبد الحميد، م. م. (تح.) .(1989) *ارتشاف الضرب من لسان العرب* (ر. ع. محمد، المحقق). مكتبة الخانجي.
24.الفراء، ي. ب. ز. (د.ت) *معاني القرآن* (تح. إ. شمس الدين). دار الكتب العلمية.
25.سيبويه، ع. ب. ع .(1988) *الكتاب* (تح. ع. س. م. هارون، ط. 5). مكتبة الخانجي.
26.الذهبي، ش. الد .(1981) *سير أعلام النبلاء* (تح. ش. الأرناؤوط، ط. 2). مؤسسة الرسالة.